ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري

أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)

د. حليمة مولاي

باحثة دائمة تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا

الاجتماعية والثقافية – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

صدر قانون التجنيد الإجباري يوم ٣ فبراير عام ١٩٠٨ وتعلق بتجنيد الشباب الجزائري من كل أنحاء الوطن للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في مختلف خرجاته العسكرية ومنها الحرب العالمية الثانية، ونتج عنه ردود أفعال رافضة للقرار من طرف الجزائريين، إلا أن مدينة تلمسان كانت المدينة الأكثر غليانًا بسبب ما قرره سكانها وهو الهجرة من الجزائر كرد فعل ضد قرار التجنيد الإجباري، بل وكفريضة دينية استنادًا إلى فتوى مفتي مدينة تلمسان مما أدى إلى ارتفاع عدد المهاجرين وطالبي الجوازات من التلمسانيين بشكل أثار حفيظة الإدارة الاستعمارية التي قامت بفتح تحقيق في القضية والوقوف على أسباب الهجرة وطرق معالجتها. ولم يقتصر الأمر على الهجرة فقط بل نضم سكان مدينة تلمسان مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات على قرار تجنيد أبنائهم وعبروا عن رفضهم. إلى جانب إرسال البرقيات من طرف أعيان المدينة إلى الحاكم العام يعلنون من خلالها رفضهم لقرار تجنيد أبنائهم. لم يقتصر الاحتجاج على السكان فقط بل عبر عليه النواب التلمسانيون الوطنيون المنتخبون من طرف الجزائريين لتمثيلهم بمختلف المجالس المنتخبة البلدية والمفوضيات المالية والمجلس العام حيث تحدثوا في عرائضهم على مسالة التجنيد وخطورتها وقدموا مطالب بخصوصها.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨

تاريخ قبـول النشـر: ١٣ فبراير ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

التجنيد الإجباري، الحرب العالمية الأولى، الهجرة، تلمسان، امحمد بن رحال، ددوش مصطفى

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.12816/0054909

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حليمة مولاي، "مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)"- دورية كان التاريخية- السنة الثانية عشرة- العدد الثالث والأربعون؛ مارس ٢٠١٩. ص ٦٣ – ٧٠.

مُقَدِّمَةُ

كانت فرنسا طرفًا فاعلاً في الحرب العالمية الأولى التي بدأت بوادر اندلاعها منذ عام ١٩٠٨، مما دفعها إلى تحضير شعبها ومستعمراتها لها من خلال إصدار مجموعة من القوانين وأهمها قرار التجنيد الإجباري الذي عني به الجزائريون باعتبارهم مستعمرة فرنسية والذي صدر في ٣ فبراير عام ١٩٠٨. تحركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لحمل الشباب الجزائريين على الانخراط في الجيش الفرنسي إجباريًا للمحاربة إلى جانبها باعتبارهم رعايا فرنسيين، وهو ما نتج عنه ردود أفعال وطنية في مختلف المدن الجزائرية ومنها مدينة تلمسان التي تبنت موقفا ملفتا وقويا، تبناه سكانها من جهة، وممثليها من النواب المسلمين التلمسانيين من جهة أخرى مما أربك الإدارة الاستعمارية التي سارعت إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة حالة الرفض القوية التي سادت المدينة. وعليه سنعالج الإشكالية التالية: مواجهة الجزائريين بمدينة

تلمسان لقرار التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى.

أولاً: ردود فعل سكان مدينة تلمسان من التجنيد الإجباري-الرفض والمواجهة

اعتمدت فرنسا على السياسة الاستيطانية بجميع المدن الجزائرية، عاملة على تحقيق هدفها في طمس معالم الهوية الجزائرية التي كانت واضحة بشدة في مدينة تلمسان التاريخية. تُعَدّ مدينة تلمسان من المدن المرتبطة بالدين الإسلامي بسبب تاريخها وأثره على المجتمع التلمساني ببناء مجموعة من المؤسسات الدينية المهمة، ورغم ما قامت به الإدارة الاستعمارية ضد كل ما هو ديني إلا أن السكان بمدينة تلمسان ظلوا يحافظون على خصوصيتهم الاجتماعية، وارتباطهم بالدين الإسلامي وهو ما سيتجلى في مواقفهم من قانون التجنيد الإجباري.

اعتمدت فرنسا منذ احتلالها للجزائر على مجندين جزائريين وضمهم للجيش الفرنسي وتشكيل فرق عسكرية خاصة بهم مثل قوات الزواف (زواوة)، المشاة(تيرايور)، الصبايحية (الفرسان) تحارب إلى جانب القوات الفرنسية ضد المقاومات والثورات الشعبية داخل الجزائر، أو خارجها، إلا أن معظمهم كانوا من المتطوعين مما جعل الحكومة الفرنسية تطمح إلى تجنيد المزيد من الجزائريين، إلا أن غياب الإدارة المدنية حال دون ذلك.[١] اقترح مسيمي المكلف بالميزانية الحربية بضرورة وضع مشروع التجنيد الإجباري وذلك عام ١٩٠٨ بهدف رفع عدد المجندين الجزائريين من ١٧ ألف مجند إلى ١٠٠ ألف مجند احتياطي، إلا أن مخاوف الإدارة الاستعمارية من ردود الأفعال كانت واضحة وربطتها بالجانب الديني خصوصًا.[٢]

أحدث إعلان خبر التجنيد الإجباري قلقًا في أوساط العائلات التلمسانية وخصوصًا لدى الأمهات اللواتي بات محور حديثهم في كل لقاء بجمعهن معبرين عن تخوفاتهن من أخذ أبنائهن للتجنيد وحرمانهن منهم، كما توسلن لسيدي بومدين (مقام الوالي الصالح في تلمسان) أن يقف إلى جانبهن ويحمي أبنائهن من التجنيد. بالإضافة إلى أحاديث الرجال في كل مكان بالمقاهي والزوايا باحثين عن حلول تدفع فرنسا للتراجع عن قرارها خصوصا انه اعتبروه مجرد وسيلة فرنسية لتنصير الشباب الجزائري، وإخراجهم من الدين الإسلامي فانتشرت بين السكان مسالة تحريم التجنيد الإجباري، ولعلها فتوى أخرجتها الأوساط الدينية في تلمسان.[٣] ظل سكان مدينة تلمسان يحتجون ضد سياسة فرنسا التعسفية، وقوانينها الجائرة حيث كانوا قلقين على ماضيهم الثقافي والديني الذي بات مهددًا، وهو ما اجتمع عليه الحضر والكراغلة بمدينة تلمسان حيث أكدوا ارتباطهم بالبلدان الإسلامية، وتواصلوا مع المهاجرين إليها[٤].

قامت الإدارة الاستعمارية بعملية توظيف مشبوهة مما دفع سكان مدينة تلمسان إلى القيام بمظاهرات احتجاجية ضدها (٢٠٠٠ تلمساني) أمام رئيس الدائرة وذلك يوم ١٩ ديسمبر من عام ١٩٠٨، ولم تكن هذه الاحتجاجات إلا شكلاً من أشكال الرفض لجميع أنواع الإساءة التي تعرضوا لها من طرف القياد، والاستيلاء على ممتلكاتهم الزراعية، وإنهاكهم بالضرائب المفروضة عليهم، بالإضافة إلى الدور العثماني الذي برز من خلال الدعاية التركية لاستقطاب مسلمي الجزائر ضد التجنيد الإجباري وغيره[٥]. كانت الحركات الاحتجاجية بمدينة تلمسان متواصلة، ولم يزد من حدتها إلا قرار تجنيد أبنائها إجباريًا للحرب إلى جانب فرنسا حيث تقدم ما يقارب ٣٢١ شخصا بطلب الحصول على جواز سفر للهجرة خارج الديار بفتوى من المفتي الشيخ شلبي جلول[٦].

أعلن هذا المفتي ذلك خلال خطبة الجمعة التي تلاها انتقال المصلين في جماعات إلى نيابة العمالة حيث نظموا احتجاجات سلمية رافضين تجنيد أبنائهم، بل وتحريمه كما طالبوا الإدارة الفرنسية بإلغاء القرار أو تأجيله، وانتشرت بينهم فكرة الهجرة إلى خارج الجزائر.[٧] تعرض المفتي بعد هذه الخطبة إلى حرمانه من مرتبه الشهري من طرف الإدارة الفرنسية. تمكن هذا المفتي الذي كان له مكانة كبيرة في قلوب التلمسانيين من إرسال أبنائه إلى دمشق حتى لا يرسلهم إلى الجيش الفرنسي. كان ذلك بشكل سري مع البدايات الأولى للهجرة، وغير معلن ليصل عدد المهاجرين إلى ١٢٠٠ مسلم من مدينة تلمسان فقط، ومن بين ٢٠٠٠ مهاجر من المجموع العام.[٨] قام أعيان مدينة تلمسان بإرسال برقية احتجاج مرفقة بتوقيعات لـ (١٧) شخصًا يعلنون فيها مغادرة الجزائر، ورفضهم للتجنيد، كما قام حوالي٣٠٠٠ شخص بجبل الناظور بمحاصرة البرج الإداري كاملاً، ولم تتمكن السلطات الاستعمارية من فض الحصار إلا في مساء يوم ١٤ سبتمبر.[٩]

علم الجزائريون أن قرار التجنيد الإجباري مرتبط بـ: رغبة فرنسا في السيطرة على المغرب الأقصى، تراجع عدد المجندين في الجيش، صعوبة استقدام الجنود من فرنسا بسبب الأوضاع في أوربا. وأمام هذا الوضع أعلن المفتي في مدينة تلمسان فتواه صراحة بخطورة الإقامة بين المشركين[١٠]، لتبدأ موجات الهجرة من تلمسان، الرمشي «Montagnaque»، سبدو، ندرومة، السواحلية «Tounane» حيث قام السكان بهذه المناطق ببيع ممتلكاتهم من أراضي ومنازل وعتادهم وهو ما أشارت إليه الصحافة المحلية الفرنسية حيث بات الوضع يشكل ظاهرة كتبت عنها الصحف، ومنها جريدة l'écho d'Oran التي أجرت تحقيقًا ميدانيًا في مدينة تلمسان للوقوف على أسباب ذلك، وقد بينت أن الفترة الممتدة من شهر ديسمبر إلى أكتوبر عرفت حدة في عدد المهاجرين، ولكن العدد انخفض بعد ذلك بسبب التدابير التي قامت بها الإدارة الفرنسية[١١]، وتقصد بذلك تزايد المراقبة على الحدود الجزائرية المغربية، وسجن كل من يحاول الهجرة أو يثبت ضده ذلك.

كان الجزائريون مطمئنون لسفرهم خصوصًا أنهم علموا بأن الاستقبال ببلاد الشام سيكون من طرف لجان تم أنشاؤها لهذا الغرض للاهتمام بالمهاجرين الجزائريين[١٢]. ولم يكن جميع المهاجرين بنفس الإمكانيات المادية لذلك اختار الفقراء منهم الأماكن الأكثر قربًا لتلمسان وهي المغرب الأقصى، كما أن هناك مَنْ هاجر سرًا ومَنْ هاجر علنا دون خوف أو تردد مثل شيخ الزاوية الدرقاوية الشيخ محمد بن يلس ومريديه، الذين أعلنوا صراحة أنهم سيهاجرون. كانت الفتاوى المحرمة للتجنيد والمحرضة على الهجرة الأكثر تأثيرًا في التلمسانيين، إلا أنه أحدثت انقسامات بين الشيوخ وخصوصًا ما عرفته الزاوية الدرقاوية حيت شبت بها نزاعات وانفصالات منظمة. كما حرم الشيخ الحاج بن عليوة الهجرة بل وطالب المهاجرين بضرورة العودة ولذلك عاد مريديه الذين سبق وأن خرجوا من الجزائر خصوصًا أن بن عليوة كان روح الزاوية الدرقاوية ورئيسها الجديد. وإن عودة بعض المهاجرين أكدت فتواه ومدى تأثيرها على البعض[١٣]. استغلت الإدارة الاستعمارية هذه الفتوى وأشاعتها بين المهاجرين الذين تم إعلامهم من طرف القناصلة والدبلوماسيين الفرنسيين انهم سيتكفلون بجميع مصاريف العودة إلى الجزائر، وهو ما حدث فعلاً مع بعض المهاجرين التلمسانيين الذين بمجرد أن عادوا إلى مدينتهم تفاجؤوا بفتح تحقيق معهم من طرف نيابة العمالة، بل ومطالبتهم بإرجاع تكاليف العودة.[١٤]

تواصلت التحقيقات الصحفية بخصوص قضية الهجرة بمدينة تلمسان وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقة حسبهم، ولذلك لم تحصر الصحافة أسباب الهجرة في التجنيد الإجباري فقط، بل أرجعته إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعاني منها الجزائريون[١٥]، كما كتبت جريدة الحق الوهراني خبرًا يؤكد أن المحافظ بمدينة تلمسان شجع السكان على الهجرة مقابل أن يدفعوا ما عليهم من ضرائب وهو ما رفضه السكان، وعن هذا الرفض- حسب الصحف المحلية الفرنسية-لأنه لم يعبر عليه ممثلي الجزائريين بمختلف المجالس الانتخابية وتساءلوا إن كان للجزائريين ممثلين عنهم حقا؟[١٦].

بعد إعلان الحرب بين إيطاليا وتركيا، اهتم التلمسانيون بالتفاصيل ومتابعة الأحداث وتزايدت دعواتهم لينصر الله الأتراك، وبدت التحركات العسكرية بمدينة تلمسان واضحة وملفتة لأنه كانت معبرًا وممرًا للجنود إلى المغرب الأقصى. تطورت الأحداث إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢ أوت ١٩١٤ ليتزايد قلق العائلات على أولادها المجندين، بالإضافة إلى انتشار فكرة الهجرة مرة أخرى بين السكان[١٧] خصوصًا أن فرق عسكرية فرنسية بدأت تقوم بالترويج للخدمة العسكرية من خلال طوافها بالمدينة، حيث كانت كل فرقة تتكون من جنود فرنسيين وجزائريين منهم ١٠ مشاة، وعريفين أو أكثر. وكانت تستعمل (الغايطة) لتجميع الناس والتكلم معهم حول مسالة التجنيد باللغة الفرنسية والعربية[١٨]. كانت أجواء الحرب والأزمة واضحة بمدينة تلمسان التي لم تكن استثناءً مقارنة ببقية المدن الجزائرية، ولكنها كانت ظاهرة خصوصًا في قضية الهجرة كحل وتعبير لرفض سياسة التجنيد الإجباري، وتعامل الإدارة الفرنسية معها.

ثانيًا: الإدارة الفرنسية تحقق رسميًا في قضية الهجرة (لجنة باربودات)

أثارت هذه المسالة النواب المنتخبون بمجالسهم البلدية بمدينة تلمسان، والذين طالبوا بتكوين لجنة تحقيق رسمية، حيث قدم المجلس البلدي لمدينة تلمسان طلبًا رسميًا إلى الحكومة العامة بالجزائر بخصوص ذلك وفعلاً تم إنشاء لجنة ترأسها المفوض

المالي الفرنسي باربودات «Commission Barbedette»[١٩]. قامت اللجنة بالعمل المكلفة به، وقدمت تقريرًا مفصلاً حول النتائج التي توصلت إليها، حيث اعتبرت مدينة تلمسان من أكثر المدن الجزائرية أصالة وتقدمًا من حيث العادات والتقاليد، إذ أنها تضم مجتمعًا مدنيًا وأيضًا محافظًا. وذهبت اللجنة إلى التحقيق حول شخصية سكان مدينة تلمسان حيث اعتبرتهم مسالمين كونهم لم يقفوا ضد الاستعمار الفرنسي في أي ثورة. إلا أن هذا غير صحيح، حيث إن سكان الدينة وأعيانها وقفوا إلى جانب الأمير عبد القادر في مواجهته العسكرية للاستعمار.

كما بينت الدوافع التي دفعت السكان بتلمسان إلى طلب الهجرة وحددتها في الأسباب الآتية: رفض التلمسانيين لفكرة إقحام أبنائهم في حرب ضد الشعب المغربي المسلم لأنه يتعارض مع دينهم ،قضية فصل الدين عن الدولة مما سيعفي الدولة من تعويض المؤسسات الدينية، ويحل محلها الأفراد الذين يعانون من أزمة مالية كبيرة، رفض الأهالي قانون تقييد الملكيات، وأيضًا قانون الميراث الذي يتعارض مع التعاليم الإسلامية، وقانون الأهالي (الانديجينا) خصوصًا تلك العقوبات والغرامات والحبس التي يتضمنها ضد الجزائريين، سخطهم ضد الضرائب المتزايدة والمرتفعة كما طالبوا بضرورة عودة القاضي الإسلامي[٢٠]. وبينت اللجنة أيضًا تراجع دور مدينة تلمسان اقتصاديًا بعد تحويل الطريق التجاري إلى وهران.

حاولت اللجنة الوقوف على مختلف جوانب هذه الأزمة الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية لذلك كتبت في تقريرها أن أحد أسباب الهجرة هو تمثيل الأهالي بمختلف المجالس الانتخابية، والذي يعتبر تمثيلاً قليلاً وضعيفًا مقارنة بغيرهم من اليهود مثلاً رغم أن عددهم أكثر من عدد السكان الآخرين، حيث لا يمثلهم بالمجلس البلدي إلا ستة نواب فقط. ظل التواصل بين الجزائريين في الداخل والمهاجرين منهم متواصلاً، حيث كانت تصلهم الرسائل التي حمستهم على الهجرة لمّا بلغهم من أخبار طيبة حول الموقف العثماني المؤيد، ورفضهم التخلي عن هويتهم الشخصية الدينية كشرط للحصول على الجنسية الفرنسية. لم تكتف اللجنة بتحديد الأسباب، بل ختمت تقريرها بمجموعة من الوصايا لعل أهمها تأكيد صعوبة بل استحالة تحقيق التجنيد الإجباري لأن الرفض الجزائري له شديد جدا، بالإضافة إلى ضرورة التوقف عن مصادرة الأراضي، مراجعة قانون الضرائب وقانون الأهالي، إعادة النظر في مسالة تمثيل الجزائريين بالمجالس المنتخبة (البلدية، المفوضيات المالية). كما أكدوا أنها مشاكل تخص كافة الجزائريين ومطالبهم واحدة ولا تقتصر فقط على مدينة تلمسان.[٢١]

حاولت الإدارة الاستعمارية إصلاح الوضع من خلال تعديل شروط التجنيد الإجباري وذلك بإصدار مرسوم يوم٣١ يناير ١٩١٢ يقضي بتجنيد الشاب المتطوع لمدة ثلاث سنوات فقط بدل أربع سنوات مع منحة تقدر ب: ٢٥٠ فرنك فرنسي وقد ترتفع إلى غاية ٣٥٠ فرنك للمجندين الذين يقضون مدة ١٢ عامًا في الخدمة وأكثر[٢٢]، وأما بخصوص التجنيد الإجباري، فقد تم تقديم منحة مثل منحة المتطوع، وقضاء نفس المدة[٢٣]. إلا أن هذه الحلول لم تكن ناجعة بالنسبة للفرنسيين لذلك قدمت امتيازات أخرى ومنها رفع صفة الانديجان على المجند الجزائري بشرط أن يقدم شهادة تثبت حسن سيرته وسلوكه، كما يسمح له بالترشح في الانتخابات البلدية بعد قضاء مدة تجنيده، وحق الحصول على منصب عمل ببلديته وفي مختلف قطاعات الدولة[٢٤]. وارتفع عدد المجندين إجباريًا في جميع أنحاء الجزائر ما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٤.

ثالثًا: مواقف النخبة التلمسانية الوطنية من التجنيد الإجباري

كان للجزائريون وضعًا قانونيًا خاصًا بمقتضى مختلف التشريعات الفرنسية التي تخصهم، وخصوصًا فيما يتعلق بحصولهم على الجنسية الفرنسية والتي كانت تمنح لمن تتوفر فيهم الشروط القانونية التي حددها قانون سيناتوس-كونسيلت عام ١٨٦٥، والمبنية على تخلي الجزائري على مبادئه الإسلامية، واعتناقه المبادئ الفرنسية بالإضافة إلى شروط أخرى متعلقة بالوضع الاجتماعي والمالي والوظيفي لهذا الجزائري.[٢٥] كما قامت الإدارة الفرنسية باستحداث مجالس منتخبة خاصة بالجزائريين منذ عام ١٨٨٤ إلى جانب ممثلين عن الكولون واليهود، حيث على الجزائريين أن ينتخبوا ستة أعضاء في المجلس البلدي بالبلديات المختلطة[٢٦] لتمثيلهم، والحديث عن مشاكلهم. ومطالبهم بالبلديات المختلطة لكن عددهم المحدود حال دون ذلك بالإضافة إلى كون هؤلاء النواب ينحدرون من طبقة معينة وهي

الإقطاعيين الذين قدموا خدمات للإدارة الفرنسية فكفاءتهم بمنحهم أراضي زراعية، وأيضًا الموظفين الجزائريين بالإدارة الفرنسية[٢٧]. وكانت المشاركة محدودة جدا في مختلف المجالس الأخرى سواء المالية أو المجلس الأعلى للحكومة الذي نجد به ٧ جزائريين فقط مقابل ٥٣ فرنسيًا.

أثر هذا القانون على تمثيل الجزائريين الذين لم يتمكنوا من إيصال مطالبهم عبر ممثليهم بالشكل الذين يرجونه إلى غاية إنشاء مجالس بلدية بالبلديات الكاملة الصلاحيات[٢٨]. أن التمثيل اللائق للجزائريين مهم جدًا بغرض إبلاغ السلطات الفرنسية بمطالبهم، لذلك كان من المطالب الأساسية للنخبة الجزائرية إجراء إصلاحات لصالح الجزائريين وهو ما عرفته الفترة الممتدة من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩١٤. تمكن الشبان الجزائريون من استغلال دورهم السياسي في إبلاغ السلطات الفرنسية بمطالبهم بخصوص التجنيد، ولم تكن تحركات النخبة التلمسانية بمعزل عن باقي النخبة الجزائرية فسخروا إعلامهم لإبداء رأيهم من خلال بيان يطالب بضرورة تكوين وفد من المثقفين والنواب الجزائريين لزيارة فرنسا ومقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية تحت اسم **لجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر** وتشكل من:[٢٩]

	الاسم	الوظيفة	المدينة
رئيس الوفد	بن تهامي	نائب بلدي	الجزائر (العاصمة حاليا).
الأعضاء	مختار الحاج سعيد	محامي	قسنطينة
	بوشريط علاوة	نائب بلدي	قسنطينة
	الدكتور موسى	نائب بلدي	قسنطينة
	جودي	نائب بلدي	بسكرة
	بن عثمان	نائب بلدي	سرايدي (عنابة)
	الحاج عمار	نائب بلدي	جيجل
	بن ددوش مصطفى	نائب بلدي	تلمسان
	قارة علي	من الأعيان	عنابة.

توجه هذا الوفد إلى باريس يوم ٢٦ جوان ١٩١٢ أين التقوا برئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الحرب، وعبروا لهم أن الجزائريين مستعدين لأداء واجباتهم أمام فرنسا لكن مقابل حصولهم على مجموعة من الحقوق التي لطالما طالبوا بها. أن النائب التلمساني بن ددوش مصطفى الذي كان ضمن هذا الوفد فقد كان موظفا حكوميا مترشحا للانتخابات البلدية لبلدية تلمسان لعام ١٩١٢ حيث تحصل على٢٥١ صوت من أصل ٦٣٠ ناخب، واحتل المرتبة الثانية بعد المترشح بن قلفاط الغوثي[٣٠]، مما يبرز الأهمية الاجتماعية والسياسية لبن ددوش في الوسط التلمساني، والذي اكتسبها بفضل مواقفه السياسية برفقة زملائه من " الشبان الجزائريون".

وتواصل إرسال الوفود لإبلاغ الحكومة الفرنسية بخطورة ما يجري في الجزائر من خلال وفد جديد يتكون من مجموعة من الأفراد من مختلف أنحاء الوطن، ومن بينهم وفدا من مدينة ندرومة التلمسانية وعلى راسهم امحمد بن رحال الندرومي وذلك يوم ١٤ جوان ١٩١٤ حيث عبروا عن رفضهم التام لقرار التجنيد، لكنهم تأكدوا من إصرار الحكومة الفرنسية على تطبيقه دون امل الرجعة عنه لذلك قدموا مجموعة اقتراحات أخرى ومنها تعويض المجندين ماليًا، أو السماح للجزائريين بالخروج من الجزائر كما طالبوا بضرورة تحقيق الإصلاحات السياسية والتخلي عن فكرة الإدماج.[٣١]

يُعَدّ امحمد بن رحال من الشخصيات الجزائرية المرموقة آنذاك بفضل وضعه الاجتماعي من ناحية، ومواقفه السياسية من ناحية أخرى حيث إنه من الشخصيات الوطنية التي استغلت الانتخابات في مختلف المجالس النيابية للترشح وتمثيل سكان تلمسان وعمالة وهران، والمطالبة بمجموعة من المطالب للجزائريين واستغلال قرار التجنيد الإجباري «لمساومة» الحكومة الفرنسية، وإيصال مطالبهم التي كانوا يطالبون بها في جلسات المجالس النيابية إلى الحكومة الفرنسية. إنه من الشخصيات التلمسانية القوية حيث ولد عام ١٨٥٦م (ليس ثابتا) بندرومة وهو من أعيان المدينة إذ ينحدر من عائلة تنتمي للطريقة الدرقاوية، فكان والده متعلمًا وعارفًا بالفقه، التفسير. تلقى تعليمه بالمدرسة العربية الفرنسية التي كان يسجل بها الأثرياء أبناءهم، ونجح فيها إلى غاية

التحاقه بالثانوية ليقرر التسجيل في المدرسة العسكرية التي تخرج منها برتبة ضابط.[٣٢]

بدأ النشاط السياسي منذ ١٨٨١، وهو العام الذي مثل فيه -برفقة زميله من الجزائر(العاصمة) بن العربي - الجزائريين بمجلس الشيوخ الفرنسي خلال الفترة الممتدة من ٠١ ماي إلى ٢٠ جويلية وقدما مجموعة من المطالب تخص تعليم الجزائريين، وحقهم في التمثيل النيابي، إلغاء قانون الأهالي، إصلاح الضرائب وغيرها، بالإضافة إلى إعلان رفضهم لتجنيد الجزائريين حتى قبل أن يصبح الإجراء قانونًا رسميًا، كما اقترحا منح الشباب الجزائريين حرية الاختيار بين التجنيد من عدمه،[٣٣] مما أهله لخوض تجربة الانتخابات النيابية في مختلف المجالس الانتخابية (البلدية، المفوضيات المالية، المجلس العام) خصوصًا أنه اكتسب ثقة كبيرة من طرف الجزائريين الذين كان يتحدث باسمهم.

أولى بن رحال في مختلف مطالبه أهمية كبيرة للتعليم وتحسينه لأجل الجزائريين حتى يتمكنون من الالتحاق بالمدارس والجامعات لذلك كتب عام ١٨٩٢ مشروعًا بعنوان: إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر (Le projet de réorganisation de l'enseignement supérieure en Algérie de 1882)، كما أنه من النواب الذين طالبوا خلال مداخلاتهم في المفوضيات المالية بضرورة تعليم اللغة العربية التي تعرضت للإهمال حسب رأيه.[٣٤] وطالب بتمثيل الجزائريين في مختلف المجالس. هي مطالب قديمة جديدة تبناها بن رحال طيلة حياته سياسية، ورفع سقف مطالبه خلال الأزمة التي تسبب فيها قرار التجنيد الإجباري، حيث أنه استغلها ليطالب الإدارة الاستعمارية بأنه لابد من تحضير الجزائريين لهذه القرارات حتى يتمكنوا من تقبلها، وبالتالي هو لم يعلن رفضه القاطع للقرار ولكن للظروف العامة التي صاحبت إعلانه، والمتعلقة خصوصًا بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائريين، وأضاف أيضًا أن قبول هذا القرار يتوقف على سياسة فرنسا في التعامل مع الجزائريين، ولذلك لابد من تحسين أوضاعهم كمنحهم فرصة الترقية في المناصب، وحرية الصحافة، وتحسين الأوضاع.

دخل القانون حيز التنفيذ دون مراعاة لمطالب النواب والمثقفين الجزائريين مما جعلهم يدركون أن فرنسا تخدم مصالحها فقط من خلال هكذا قرارات إلزامية دون تحفيزات، وهو ما عبر عليه بن رحال أمام رئيس بلدية ندرومة، بل وذهب بعيدًا في التعبير عن رفضه من خلال مشاركته في مظاهرة رفقة سكان المدينة من الجزائريين يوم٢٣ مايو[٣٥]١٩١٢. كانت فرنسا بحاجة إلى تجنيد الشباب أكثر من أي وقت مضى بسبب بوادر الحرب التي ظهرت في الأفق، فلم يكن من السهل عليها التخلي عن هذا القرار، بل عملت جاهدة على كسب التأييد من شخصيات نافذة في المجتمع الجزائري ومنها زعماء الزوايا الطرقية، كما حدث تبادل الاتهامات بين الوفود التي زارت فرنسا لإبلاغ مسؤوليها برفض الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري على أنها تخدم مصالحا في تحقيق مطالبها التي تعرف رفضًا، أو عدم إجماع عليها من قبل السياسيين الجزائريين.[٣٦] وعبّر منتخبي المفوضيات المالية من الجزائريين عن رفضهم لمطالب وفد ابن التهامي حيث اعتقدوا أنه استغل الفرصة ليجدد مطالبه في الإدماج وهو ما كان يرفضه امحمد بن رحال[٣٧].

تداخلت المشاكل والأزمات مما دفع أعيان ومثقفي تلمسان وأحوازها إلى برمجة زيارة جديدة إلى فرنسا لإبلاغ رسالة مهمة تخص رفضهم القاطع لمطالب الإدماج، حيث إنهم اختاروا أشخاصًا ملتزمين دينيًا، محافظين على لباس المنطقة كرسالة إلى الفرنسيين انهم مسلمون ولا نية لهم في الاندماج في المجتمع الفرنسي وكان على رأسهم امحمد بن رحال الذي أبلغ الحكومة الفرنسية أنه لابد عليها من التراجع عن قرار التجنيد الإجباري خصوصًا أنه لا يمكن تحقيقه دون منح الجزائريين الحقوق السياسية، وحق التنقل داخل وخارج الجزائر، وتعويضهم ماديًا على نشاطهم العسكري[٣٨]. ورغم هذه الصراعات إلا أن بن رحال وقع على العريضة التي يقدمها وفد بن تهامي للحكومة الفرنسية. وعدت الحكومة الفرنسية الجزائريين بالنظر إلى مطالبهم، إلا أن واقع الحرب وظروفها بيّن صعوبة تحقيق ذلك لحاجة فرنسا إلى الجنود من مختلف مستعمراتها للوقوف أمام أعدائها، ومع ذلك كان لتلك ردود الأفعال دورًا كبيرًا في تحريك الجزائريين من جهة، وإجبار فرنسا على تحقيق بعض الإصلاحات لصالحهم في السنوات المقبلة.

خَاتمَةٌ

إن القرارات الفرنسية المتعلقة بالجزائريين لا تخلو من كونها قرارات على حسب الدرجة الاجتماعية التي يتمتعون بها كونهم مجرد أهالي في الجمهورية الفرنسية، حيث أنها تخلو من النقاش، والتشاور، والتفاوض غير مبالين برأي الممثلين المنتخبين وغيرهم من نواب وأعيان في قرارات مهمة ومصيرية مثل قرار التجنيد الإجباري.

كان للمفتي الإسلامي دورًا كبيرًا في التصدي لقرارات سياسية لا علاقة لها بالدين مما ساهم في تجييش سكان مدينة تلمسان لرفض تجنيد أبنائهم بل ومطالبتهم بالهجرة خارجًا، وهو ما تحقق بفضل المكانة الاجتماعية التي كان يتميز بها المفتي في مدينة تلمسان، والذي ساهم في خلق أكبر حركة هجرة في تاريخ المدينة حيث دفعت الحكومة الفرنسية إلى تكوين لجنة للتحقيق بسبب الارتباك الذي خلقته تلك الهجرة في الأوساط الأوربية.

أدركت لجنة التحقيق أن تجنيد الجزائريين لن يكون دون تحقيق جميع المطالب التي من شأنها أن تخلق المساواة بينهم وبين غيرهم من الفرنسيين واليهود، وبالتالي التمتع "بالمواطنة الفرنسية". وأدرك الأعيان والمثقفين في مدينة تلمسان أن نتائج هذه اللجنة غير كافية لإبلاغ الحكومة الفرنسية بحقيقة الوضع في مدينة تلمسان، والجزائر.

قام هؤلاء النواب التلمسانيون، والأعيان بالمشاركة في الوفود الجزائرية التي سافرت إلى فرنسا لإبلاغ الحكومة الفرنسية بمواقفها من التجنيد الإجباري، وأن إصلاح أحوال الجزائريين السياسية والاقتصادية سيكون له دور في قبولهم للقرار وإرسال أبنائهم للالتحاق بالجيش، وإن لم يتحقق ذلك فيجب إلغاء القرار.

ساهمت هذه الظروف في خلق انقسام بين مريدي الطريقة الدرقاوية بين رافض للتجنيد ومؤيد له، بالإضافة إلى صراع جديد بين الادماجيين (وفد ابن التهامي)، والرافضين له (أمحمد بن رحال)، حيث شارك هذا الأخير في وفد آخر يتكون من أعيان ندرومة الذين ارتدوا ملابس لها بعد ديني مثل القشابية كرسالة منهم للحكومة الفرنسية أن الجزائريين ضد الإدماج، ومع المساواة من خلال تقديم مجموعة من المطالب واشترطوا تحقيقها حتى يقبل الجزائريون قرار التجنيد الإجباري.

الهَوامِشُ:

(١) بوهند خالد: **النخب الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية ١٨٩٢-١٩٤٢**، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٧٦.

(٢) نفس المرجع، ص١٧٧.

(٣) مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج ١٨٩٦-١٩٣٨**، ص٤٧.

(4) Sari Djilali ; Tlemcen face à l'occupation coloniale, éd. Casbah. Algerie.p.57.

(5) Ibid.

(٦) مفتي الديار التلمسانية وتعلم على يد كبار علماء تلمسان وهو ممن طالبوا باستقلال الجزائر.

(٧) مصالي الحاج، المرجع السابق، ص٥٠.

(8) D.A.W.O: Conseil générale d'Oran « rapport exode de Tlemcen 1911»; rapport de la commission d'enquête barbedette.

(٩) بودن غانم: **سي امحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين**، عصور الجديدة، ع٢٤-٢٥، صيف –خريف أكتوبر ٢٠١٦، ص٣٥٦.

(10) Ibid.

(11) Ageron, Charles-Robert: l'émigration des musulmans Algériens et l'exode de Tlmcen (1830-1911), Annale ;économie ;sociétés ;civilisations ;volume 22 ;n°5 ;Année 1967 ;pp.1053-1060.

(12) Ibid.

(١٣) مصالي الحاج، المرجع السابق، ص٥٣.

(١٤) نفس المرجع، ص٥٣.

(15) vu l'écho d'Oran.

(16) El Rachidi organe indépendant d'union franco-arabe n) 26.vet 1911.

(١٧) مصالي الحاج، المرجع السابق، ص٦١.

(١٨) نفس المرجع، ص٦٢.

(19) Meynier, Gilbert: L'Algérie révélée :la guerre de 1914-1918 et le premier quart de 19 (eme) siècle, Ed. Librairie Droz, Genève, 1982, pp.237-238.

(20) D.A.W.O :conseil général d'Oran «rapport exode de tlmcen1911» rapport de le commission d'enquête barbedette.

(21) Ibid.

(٢٢) بوهند خالد: المرجع السابق، ص١٧٧.

(٢٣) نفس المرجع: ص١٧٨.

(٢٤) نفس المرجع: ص١٧٨.

(25) la citoyenneté dans l'empire coloniale française est-elle spécifique? juspoliticum.com; consulté le 11/07/2018,14h: 39.

(٢٦) البلديات المختلطة يقيم بها عدد أكبر من الجزائريين مقارنة بالأوربيين ويسيرها إداريون معينون من طرف السلطات العليا وأما نوابهم فيكونون من المسلمين.

(٢٧) مهديد إبراهيم: **القطاع الوهراني: دراسة حول المجتمع الجزائري**، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران ٢٠٠٦، ص ١٥٠

(٢٨) البلديات الكاملة الصلاحيات هي البلديات التي يكون فيها عدد السكان الأوربيين أكثر من الجزائريين، وتتمتع باستقلال مالي كان لها سلطة على الجزائريين إلى غاية ١٩١٩.

(٢٩) صافر فتيحة: **حركة الشبان الجزائريين-ظهورها وتطورها فيمابين١٩٠٠و١٩٣٠**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران٢٠١٥،٠١-٢٠١٦، ص١٧٤.

(٣٠) بوهند خالد: **النخب الجزائرية (١٨٩٢-١٩٤٢) نسبها، نشأتها وحركتها**، الجزء الثاني، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،٢٠١٠-٢٠١١، ص٣٢٨.

(31) Ageron Charles-robert: les algériens musulmans et la France 1871-1919; tome 1; présent de Gilbert meynier; éd. Bouchene, 2005; P.1075.

(٣٢) الواعر صبرينة: **محمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي ١٨٥٦-١٩٢٨**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص٧١.

(٣٣) مهديد إبراهيم: **انتخابات الأهالي في وهران (١٩١٩-١٩٣٩)**، رسالة الدراسات المعمقة، جامعة وهران، ١٩٧٩، ص٤٥.

(34) Djegheloul Abdelkader: M'hamed ben Rahal et la question de l'instruction des algériens (1886-1925), revue d'histoire, n°4,fevrier 1977.p.64.

(٣٥) سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠-١٩٣٠**، ج٢، ط١، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٨٣، ص١٧٩-١٨٠

(٣٦) انقسام في مواقف الزاوية الدرقاوية، عدم اتفاق على شكل طرح قضية التجنيد الإجباري من قبل وفد ابن التهامي.

(37) Agéron Charles-Robert: Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclanchement de le guerre de libération 1954 ;éd. PUF, paris1979. .P.236.

(38) Djegheloul Abdelkader: élément d'histoire culturelle Algérienne ;ENAL ;Alger ;1984 ;p.54.